مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: ترجمة (ردود الفعل الأميركية والأوروبية إزاء الثورة العربية: ما الفكرة الكبرى) للمؤلف يوري دادوتش وميشيل ديون
اسم الكاتب: سميرة ابراهيم عبد الرحمن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6987
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ترجمة:

ردود الفعل الاميركية والاوروبية ازاء الثورة العربية: ما الفكرة الكبرى(*)

للمؤلفين يوري دادوتش وميشيل ديون (**)

ترجمة

سميرة ابراهيم عبد الرحمن(***)

لا غرو في ان البلدان العربية تقف عند الطرق الحيوية للتجارة العالمية . فهي تربط اوروبا باسيا وتحيط، مع ايران، بالخليج (العربي)، موطن ما يناهز ٥٤% من احتياطي النفط العالمي . ولا نجافي الحقيقة

---

* المقال منشور على موقع مجلة الواشنطن كوارترلي في عددها الصادر في خريف العام ٢٠١١.
The Washington Quarterly; Fall 2011.

** يوري دادوش هو مدير برنامج الاقتصاد الدولي في مركز كارينجي للسلام الدولي. يمكن الاتصال به على بريده الالكتروني:
udadush@ceip.org

...يوري دادوش هو مدير مجموعة آفاق التنمية وإدارة التجارة الدولية في البنك الدولي. (المترجمة)
وميشيل ديون هي مديرة مركز رفيق الحريري للشرق الاوسط في مجلس الاطلسي (**The Atlantic Council**). يمكن الاتصال بها على بريدها الالكتروني: **mdunne@acus.org**
تم تطوير المضمون التحليلي لهذه المقالة بالتعاون مع طاقم صندوق النقد الدولي (**IMF**) حينما عمل يوري دادوش مستشاراً لقسم الشرق الاوسط واسيا الوسطى فيه . تُعبر وجهات النظر المطروحة في هذا المقال عن رأي الكاتبين ولا تعبر با لضرورة عن رأي صندوق النقد أو سياسته.

... عملت ميشيل ديون في مكتب الاستخبارات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية الأميركية، وفي البيت الأبيض بوصفها متخصصة في شؤون الشرق الأوسط، كما شاركت في مهمات خاصة تابعة لمجلس الأمن القومي، وعملت في السفارة الأميركية في القاه رة، وفي القنصلية العامة في القدس المحتلة. وقبل الانتقال الى مركز رفيق الحريري، كانت تشغل منصب كبيرة باحثي مركز «كارنغي» للسلام الدولي.
تدير ميشيل ديون مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، الذي يموّله بهاء الحريري، التابع لمركز الأبحاث والسياسة العامة الأميركي (مجلس الاطلسي أو ذي أتلانتيك كاونسل (**The Atlantic Council**)). تم تأسيس المركز في ٢١ ايلول/سبتمبر ٢٠١١، ليتخصص في قضايا الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تشهد فترات انتقالية مثل اليمن، وليبيا، والبحرين، ومصر وتونس.
والمركز جزء من البرامج العشرة التي تنضوي تحت مركز الأبحاث والسياسة العامة الأميركي (مجلس الاطلسي او (ذي أتلانتيك كاونسل)). والأخير هو، كما يعرّف عن نفسه، "معهد هدفه تعزيز التعاون الأطلسي والأمن الدولي ". (المترجمة نقلاً عن موقع شبكة المعلومات السورية القومية الاجتماعية على الانترنت.

(***)مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

اذا ما قلنا ان النزاعات الدولية والمحلية الكثيرة في المنطقة وكذلك القيود المفروضة على حرية ال تعبير السياسي وحقوق الانسان، قد ولدت تطرفاً . بالمقابل، فان عدم الاستقرار المستوطن في المنطقة — او خطر عدم الاستقرار المتصور قد اسقطت الحجة في يد بعض أكثر انظمة العالم فساداً وسلطوية . وحتى انقضاء هذا العام (٢٠١١)، عارضت البلدان العربية باطراد عملية التحول ا لديمقراطي التي اجتاحت مناطق اخرى من العالم في العقود الاخيرة.

ان سلسلة الثورات الشعبية المعروفة بالربيع العربي، التي بدأت في تونس في الاسابيع الاخيرة من العام ٢٠١٠ احدثت الكثير من التغيير في غضون ستة أشهر أكثر مما شهدته المنطقة في بحر السنوات الستين المنصرمة... وثمة الكثير في قادم الايام . وسواء أتحققت مطامح الشعوب العربية بالكرامة وحرية التعبير، وكيف ستجري عملية التحول الديمقراطي بسلاسة، ليست تساؤلات افتراضية كبيرة فحسب، بل ستحدد ايضاً استقرار المنطقة وآفاقها الاقتصادية على مدى العقود القادمة . وفي عين الوقت، فان المضي قدماً في دروب النمو الاقتصادي الصحيح سيعزز فرص نجاح عمليات التحول الى الديمقراطية.

لا مراء في ان اوروبا وأكثر بلدان العالم اعتماداً على النفط ستتأثر تأثراً يصعب فهمه بنتيجة ما ستؤول اليه الامور. إذ ان لمستقبل البلدان العربية آثاراً امنية بعيدة المدى ستساعد على تحديد الانفاق العالمي على الدفاع — والذي هو بالفعل انفاقٌ واسعٌ ولا قدرة على تحمله بقدر متزايد — لا سيما في الولايات المتحدة واوروبا.

وتمثل عمليات التحول الجارية الآن في البلدان العربية لحظة فريدة من نوعها . ولسوء الحظ، تكون الولايات المتحد ة واوروبا في خطر ارتكاب خطأ تاريخي إذا ما أخفقت في جعل مصر وتونس تنخرطان بطريقة مُلزِمة. فاذا ما نجحوا في ذلك، فان هذه الانخراطات يمكن ان توافر أنموذجاً للانخراط مع بلدان عربية اخرى مادامت تنتقل المنطقة من النضال المدني الى التحول السياسي.

إذن، كيف يمكن لا وروبا والولايات المتحدة دعم تحولات ديمقراطية بطريقة تكون مقبولة عند البلدان العربية، وتكون فاعلة في إحداث تغيير حقيقي ويُطاق حمله في وقت تواجه فيه كلا القارتين ازمات مالية؟ لعل افضل الادوات المتوافرة هي عقد اتفاقيات تجارية مُعززة لا تدعم الوصول الى السوق فحسب بل والأكثر أهمية زيادة تعزيز التنافسية واصلاحات دعم الوظائف الى أعلى مستوياتها في البلدان العربية. ان السياسات الغربية ما قبل الثورة — التي تضغط على القادة العرب المتعنتين لإجراء إصلاحات سياسية تبدأ من قمة الهرم الى اسفله بينما يجري بناء قدرة المجتمع المدني لتوفير متطلبات من الادنى الى الاعلى — قد تخطتها الاحداث، على الاقل، في اقلية مهمة من البلدان . وثمة الآن التزام صريح بالتحول

الديمقراطي متجذر في الرغبة العامة لدى الشعب. والتساؤل المطروح الآن ليس اذا ما ستتم عملية التحول الديمقراطي وانما كيف ستتم.

والامر مشابه لعملية تحول اقتصاديات اوروبا الشرقية المخططة سابقاً بنجاح الى الديمقراطية الليبرالية، فالمطلوب هو رؤية جديدة ومُلزِمة لعلاقات اقتصادية أوطد وأكثر تكافئاً فيما بين البلدان العربية، وبينها وبين مجتمع عبر الاطلسي.

وانعكاساً للمصلحة العالمية في ح صول تحولات ناجحة، فان على المبادرة ان تعمل ايضاً على تعبئة المساعدة من البلدان الكبيرة المستوردة للنفط خارج اوروبا والولايات المتحدة . كما ينبغي الحصول على المساعدة من السعودية ودول الخليج الاخرى، والتي على الرغم من انها متناقضة تناقضاً واضحاً بشأن التحولات الديمقراطية في جاراتها العربية، فان لديها مصلحة حيوية في نمو هذه الجارات العربيات واستقرارها. ولأجل هذه الغايات، يتحتم على الاتفاقيات التجارية الجديدة ان تكون أعمق وأكثر شمولية من الاتفاقيات الداخلة حيز التنفيذ حالياً وتضم الكثير من العناصر الواردة في اتف اقيات انضمام بلدان اوروبا الشرقية، ومنها مبادرة مساعدة تجارية جريئة لسنوات عدة لتقوية التنافسية ودور القطاع الخاص في البلدان العربية.

ردود الافعال الاميركية والاوروبية حتى الآن

لا جدل في القول ان ردود فعل الولايات المتحدة واوروبا على الثورتين في مصر وتون س متواضعة الى حدٍ بعيد . فبينما دعم الرئيس اوباما والقادة الاوروبيون خطابياً إطاحة الشعب بالرئيسين المصري والتونسي لصالح تحولات نحو الديمقراطية الا ان مزيداً من تعابير حقيقية عن الدعم كانت ما تزال مفقودة. ان التراجع الاقتصادي، وازمات الميزانية، والشعور العا م بالتعب من الانخراط الدولي الواسع، والمغامرات العسكرية لعقد ما بعد احداث الحادي عشر من ايلول — بقطع الحديث عن عدم اليقين بشأن التحول الذي ستتخذه الاحداث في البلدان العربية — جعلت الغرب لا يقدم سوى إطفاءً جزئياً للديون، والقروض، ومساعدة إغاثة طارئة، وتمويل بعض المشاريع الصغيرة. ومثلما قال السيناتور جوزيف ليبرمان في خطابٍ له يوم الثامن والعشرين من تموز /يوليو (٢٠١١) "في المناخ السياسي الحالي، ليس من المرجح ان تُصرف مليارات الدولارات من الخزينة الاميركية للقاهرة في المستقبل المنظور".[١]

[1] **Senator Joseph Lieberman, "Egypt in Transition," Briefing at the U.S. Capitol, July 22, 2011, http://www.acus.org/event/senator-lieberman-and-egyptian-transition.**

وعلى الرغم من ان البلدان الثمان الكبرى (G8) قدمت ما بدى وكأنه تعهد قوي في قمة دوفيل* التي التأم عقدها في ايار /مايو ٢٠١١ بتقديم مساعدة بقيمة عشرين مليار دولار (اولاً لمصر وتونس، ولكنها قد تُقدم أيضاً الى بلدان عربية اخرى في حالة تحول) من مصارف تنمية متعددة الاطراف فضلاً عن مساعدة ثنائية[1]، الا ان المساعدة عُرضت بنوعها الخطأ (مساعدة مُرهقة وليس تجارة)، وبمعيار خاطئ كليةً. فضلاً عن ذلك، اتخذت المساعدة الاوروبية والاميركية شكل مبادرات تدريجية تقصّر عن بلوغ استراتيجية شاملة ومنسقة تكون مطلوبة لتعبئة استجابة فاعلة للتحديات الاقتصادية ا لتي تواجه المنطقة.

واقر الرئيس اوباما في خطاب له في التاسع عشر من ايار /مايو ٢٠١١ بان ما حرك الثورات العربية ،على الاقل، في جزء منها، هو الحيف الاقتصادي؛ واقترح استراتيجية مساعدة اميركية "تقوم على ضمان الاستقرار المالي ودعم الاصلاح وتكامل الاسواق التنافسية مع بعضها البعض ومع الاقتصاد العالمي".[2] وكانت وزيرة الخارجية الاميركية هيلاري كلينتون قد عرضت مبلغ ١٥٠ مليون دولار كمساعدة طوارئ لمصر خلال زيارة قامت بها الى القاهرة في شباط /فبراير (٢٠١١)، يتم سحبها من اموال غير مصروفة في السنوات المنصرمة لتكملة مجموعة الخ طط السنوية المعيارية البالغة ١،٣ مليار دولار بصيغة مساعدة عسكرية و ٢٥٠ مليون دولار مساعدة اقتصادية.[3] وعرض اوباما في خطاب ايار/مايو(٢٠١١)

---

* انعقدت قمة دوفيل في ٢٦ و٢٧ من أيار /مايو٢٠١١ في منتجع مدينة دوفيل الفرنسية. سعى خلالها قادة مجموعة الثماني التي تضم كلاً من أميركا، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان وروسيا خلال الرئاسة الفرنسية للمجموعة في اجتماعهم الأول منذ بداية «الربيع العربي»، لتقديم دعم كثيف لعمليات الانتقال إلى الديمقراطية ولتحديد آليات للخروج من الأزمة، خصوصا في ليبيا وسوريا. وتعهدوا بمساندة الديمقراطيات العربية الوليدة، وعلى رأسها مصر وتونس. وتقديم مساعدات لها تقدر بـ ٢٠ مليار دولار خلال ثلاث سنوات . وأعلن زعماء مجموعة الثماني في ختام قمتهم السنوية قيام شراكة مع دول شمال إفريقية والشرق الأوسط تربط المساعدات وائتمانات التنمية بمدى التقدم على مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية في المنطقة . وستكون معظم المساعدات في صورة قروض وليست منحاً لتونس ومصر . (المترجمة)

[1] **"Declaration of the G8 on the Arab Spring," G8 Summit of Deauville, May 27, 2011, http://www.g20-g8.com/g8-g20/g8/english/live/news/declaration-of-the-g8-on-the-arabsprings.1316.html.**

[2] الرئيس باراك اوباما، "ملاحظات الرئيس حول الشرق الاوسط وشمال افريقية" (خطاب، واشنطن دي سي، ١٩ ايار/مايس ٢٠١١) **http://www.whitehouse.gov/thepress-office/2011/05/19/remarks-president-middle-east-and-north-africa.**

[3] وزير الخارجية هيلاري كلينتون، "ملاحظات مع الجنرال جيمس اي .كارترايت، نائب رئيس هيئة الاركان المشتركة، بناية الكابيتول الاميركية"، ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١، **http://www.state.gov/secretary/rm/2011/02/156761.htm.**

على مصر تبادلات مديونية بمليار دولار ذات شروط كبيرة من دين مصر الكلي للولايات المتحدة البالغ أكثر من ثلاثة مليارات دولار.[١]

في تلك الاثناء، جمع بنك التصدير والاستيراد الاميركي ٨٠ مليون دولار لتأمين خطابات الضمان المصرية.[٢] بينما تعهدت مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار (OPIC) بمزيدٍ من ضمانات الاستثمار الخاص الاميركي في الشرق الاوسط وشمال افريقية.[٣] وفي الكونجرس، يهدف مشروع قانون تبناه الحزبان ورعاه كل من السيناتور الاميركي جون كيري وجون ماكيين وليبرمان الى ارساء قواعد صناديق المشاريع لدعم المشاريع الريادية في مصر وتونس*. وتعمل صناديق المشاريع، التي تعتمد على نماذج نُفذت بنجاح في تحرير البلدان السوفيتية السابقة، على تفعيل احتياطي التشغيل المبدئي المقدر بـ ٨٠ مليون في صناديق مساعدة مبرمجة من الحكومة الاميركية لجذب مرات كثيرة ذلك المبلغ في استثمارات من القطاع الخاص الاميركي.[٤] ولا يخفى عن البال ان اجمالي الناتج المحلي لمصر وحدها كان ٢٥٠ مليار دولار في العام ٢٠١٠، هذه المبادرات، حسنة القصد مثلما هي، لم تلامس الا السطح.

ومن المفيد القول ان الدعم الاقتصادي الاميركي الجديد لتونس (التي لديها مجموع سكان يقارب العشرة ملايين شخص مقارنة مع أكثر من ٨٠ مليون شخص في مصر) اقل بكثير من نظيره

---

[1] **"U.S. to forgive third of Egypt debt over three years," Reuters, June 30, 2011, http://af.reuters.com/article/ http://www.state.gov/secretary/rm/2011/02/156761.htm. egyptNews/idAFLDE75T18720110630.**

[2] **U.S. Department of State, "Assistance to Egypt — Fact Sheet," May 19, 2011, http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2011/05/163818.htm.**

[3] **Mohammad Tayseer, "OPIC Secures $500 Million Lending to Egypt, Jordan Businesses," Bloomberg, July 3, 2011, http://www.bloomberg.com/news/2011-07-03/opic-secures-500-million-lending-to-egypt-jordan-businesses.html.**

*** أعلن الرئيس أوباما في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ عن اربعة برامج جديدة ستعمل على مواصلة دعم الولايات المتحدة للشعب التونسي ومنها صندوق المشاريع إذ ستطلق الولايات المتحد ة، ريثما يتم الحصول على موافقة الكونغرس، صندوق مشاريع تونس، حيث ستوفر مبالغ تأسيسية دعماً لنمو القطاع الخاص بتكلفة مبدئية قدرها ٢٠ مليون دولار سيعمل هذا الصندوق على توظيف مستثمرين آخرين وسيساعد تونس على إطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم تكون بمثابة المحرك ا لذي يقود إلى فرص طويلة الأجل . (المترجمة عن بيان حقائق: أطر الرئيس أوباما للاستثمار في تونس، البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، بيان للإصدار الفوري، وزارة الخارجية الاميركية، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١).**

[4] **"Kerry, McCain, Lieberman push funds for Egypt, Tunisia," Politico, March 10, 2011, http://www.politico.com/blogs/glennthrush/0311/Kerry_McCain_Lieberman_push_funds_for_Egypt_Tunisia.html.**

المصري. وبعد هروب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي مباشرة في كانون الثاني /يناير ٢٠١١، اطلقت الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) مساعدة عقب كارثة بلغت قيمتها ٥٠،٠٠٠ دولار. زودت مباشرة كميات محددة من البضائع المطلوبة .[١] ومنذ ذلك الحين، قدمت الوكالة الاميركية للتنمية الدولية سبعة ملايين دولار اخرى بصيغ ة مساعدة، مع مليوني دولار بصيغة مبادرات تحول ديمقراطي و ٥ ملايين دولار في صناديق الازمات المعقدة التي دعمت معاً مجموعات جديدة، وتسعى للمشاركة في العملية الديمقراطية وبناء الثقة في الحكومة الانتقالية.[٢]

واضافت مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط* ٢٠ مليون أخرى لدعم المجتمع المدني والسياسي وتمكين الاصلاح الاقتصادي.[٣] وتلقت تونس مبلغ ٥ ملايين دولار تقريباً لتمويل ازمات معقدة اضافية نتيجة الوضع في ليبيا وقد خُصصت بدرجة اساس للعناية الصحية وتأمين الغذاء للاجئين . ومن المفيد القول ان هذه الاموال، على الرغم من انها هبة ل بعض المنتجين والتجار في تونس، فانه ليس مخطط لها دعم تنمية مستدامة.[٤]

---

[1] **USAID**, **"Tunisia — Disaster Assistance at a Glance,"** **http://www.usaid.gov/our_work/humanitarian_assistance/disaster_assistance/countries/tunisia/template/index.html**.

[2] **USAID**, **"Transition Initiatives — Tunisia,"** **http://www.usaid.gov/our_work/crosscutting_programs/transition_initiatives/country/tunisia/index.html**

*** تمثل مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط (ميبي) تفاعل حكومة الولايات المتحدة الأميركية مع أصوات التغيير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقية. فهذه المبادرة الرئاسية التي رأت النور في العام ٢٠٠٢ بتمويل من الكونجرس وبمساندة الحزبين (الجمهوري والديمقراطي)، تعمل على توفير الموارد والتجارب، وعلى تأكيد عزم الولايات ا لمتحدة الأميركية على تعزيز الإصلاح في جميع أنحاء المنطقة . يعمل مكتب مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط في صلب إدارة شؤون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأميركية . ويمثله في المنطقة مكتبان إقليميان في أبي ظبي بالإمارات العربية المتحدة وبتونس . وتدعم مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط البرامج والمشاريع التي تساعد على بناء التغيير الديمقراطي. وفي ظرف خمس سنوات، قدّمت مبادرة الشّراكة مع الشّرق الأوسط أكثر من ٤٣٠ مليون دولار لفائدة ما يزيد عن ٣٥٠ مشروع في سبع عشرة دولة وأرض. (المترجمة نقلاً عن موقع القنصلية الاميركية العامة في القدس المحتلة على الانترنت)**

[3] **The Middle East Partnership Initiative**, **"MEPI Kicks Off Grant to Support Tunisia's Democratic Transition," May 19, 2011**, **http://mepi.state.gov/mh72711a.html**.

[4] **USAID**, **"Libya — Complex Emergency," Humanitarian Fact Sheet #35 FY 2011**, **July15, 2011**, **http://usaid.gov/our_work/humanitarian_assistance/disaster_assistance/countries/libya/template/fs_sr/fy2011/libya_ce_fs35_07-15-2011.pdf**.

وعلى نحو مشابه، لا تكون المساعدة الاوروبية لمصر وتونس ملائمة. إذ اعلن البنك الاوروبي لإعادة الاعمار والتنمية * (EBRD) عن نيته استثمار ٣،٥ مليار دولار سنوياً في المنطقة [1]، تمثل قروضاً للمشاريع الخاصة** ولشراء حصص الاسهم الاعتيادية *** اذا ما سنحت الفرصة . وعلى الرغم من ان الاتحاد الاوروبي قد جمع ١،٧٥ مليار اضافية بصيغة مساعدة تنموية لتوسيع سياسة الجوار الاوروبية* خاصته (ENP)[2] ذلك المبلغ مخصص للجمهوريات السوفيتية السابقة وكذلك للبلدان العربية واسرائيل. ويخطط مصرف الاستثمار الاوروبي ايضاً لتوسيع نشاطاته في البلدان التي تشهد تحولاً.[3]

---

* إن البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية (**BERS**) مؤسسة مالية دولية، أُسست في العام ١٩٩١ بغرض تسهيل انتقال دول وسط أوروبا وشرقها ودول الاتحاد السوفييتي السابق نحو اقتصاد السوق ولتشجيع عملية خصخصة الاقتصاد . وبهدف تنفيذ هذا التكليف، يعمل البنك، في إطار تعاون وثيق مع المؤسسات المالية الدولية والوطنية، بشكل مباشر عبر توفير تمويلات متوسطة وطو يلة الأجل، وبشكل غير مباشر عبر وسطاء ماليين بتوفير خطوط ائتمان وتمويلات مشتركة . ويبلغ عدد المساهمين في البنك ٦٢ مساهماً، بينهم كل دول الاتحاد الأوروبي والدول المعنية بعملياته والمفوضية الأوروبية والبنك الأوروبي للاستثمارات. (المترجمة نقلاً عن موقع البنك على الانترنت)

[1] **"EBRD shareholders aim for Arab expansion," Agence France-Presse, May 21, 2011, http://www.france24.com/en/20110521-ebrd-shareholders-aim-arab-expansion.**

** قال وزير الدولة النمساوي أندرياس شيدر رئيس البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمي ة (إذ تتولى النمسا رئاسة البنك الدورية على مدار عام كامل):"إن مصر ستكون الدولة المستفيدة الأولى من الدعم المقرر أن يقدمه البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، بعد أن أقر توسيع أنشطته الاستثمارية والتنموية لتشمل دول منطقة شمال أفريقية." (المترجمة نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط، الثلاثاء ٢٤ ايار/ مايو ٢٠١١، العدد ١١٨٦٥.)

*** يوجد الكثير من أنواع الأسهم في البورصة، مثل (الأسهم الاعتيادية، والمجانية، والممتازة، وأسهم الخزينة، والمقيدة، وغير المقيدة) فالأسهم الاعتيادية هي صكوك ملكية تُعَد بمثابة حق في ملكية الشر كة، وتعطي لحاملها الحق في حضور الجمعية العامة السنوية للشركة، والحصول على توزيعات إذا ما حققت الشركة أرباحاً. (المترجمة)

* تدعم سياسة الجوار الأوروبية الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجارية في ستة عشر بلداً مجاوراً للاتحاد الأوروبي من أجل تشجيع السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي في كامل المنطقة . وتم تصميمها بشكل يضمن تعميق التعاون الثنائي، أكثر مما سبق، بين الاتحاد الأوروبي وكل من البلدان المجاورة.

وصيغت سياسة الجوار بعد اكتمال توسيع الاتحاد في ٢٠٠٤ واستيعابه ١٠ أعضاء جدد، من أجل تفادي قيام حدود جديدة دا خل أوروبا. يشارك ستة عشر بلداً في سياسة الجوار الأوروبية وهي : الجزائر، مصر، اسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، الأراضي الفلسطينية المحتلة، سورية وتونس بالنسبة لمنطقة الجنوب، وارمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفا وأوكرانيا من منطقة الجوار الشرقية.

في ايار/مايو ٢٠١١، أكد الإتحاد الأوروبي أهمية العلاقات مع البلدان المجاورة له متعهداً بالسعي إلى تعزيز تطبيق نهج "المزيد من التمويل مقابل المزيد من الإصلاح". (المترجمة نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت))

[2] **European Commission, "The Commission has proposed today to increase the funding for European Neighbourhood Instrument," June 30, 2011, http://www.eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2011/20110703_2_en.htm.**

[3] **European Investment Bank, "Projects to be Financed — Mediterranean Countries," http://www.eib.org/projects/pipeline/regions/mediterranean-countries/index.htm.**

وفيما يتعلق بالمساعدة الاوروبية الثنائية، تعهدت المملكة المتحدة بـ ١٨٠مليون دولار بصيغة مساعدة لدعم التحولات الديمقراطية في مصر وتونس وبلدان عربية اخرى جارٍ فيها الاصلا ح.[١] في حين وافقت المانيا على الغاء ما يقارب من ٣٥٠ مليون دولار من الدين المصري[٢](من مجموع دين مصر الكلي لاوروبا الذي يزيد على ٩ مليارات دولار)[٣]. وعرضت فرنسا ٢٦٠ مليون دولار بصيغة قروض لتونس.[٤]

وقدمت دول الخليج العربي، ومنها السعودية وقطر والامارات العربية المتحدة، الكثير من الضمانات المؤثرة تبلغ تقريباً ١٨ مليار دولار لمساعدة مصر * بينما ترفض الالتزام بمبالغ معينة لتونس .[٥] وجدير بالذكر ان لهذه الحكومات تاريخ تسليم طويل النفس يكون أقل بكثير مما تعد به، وان مساعدتها تجيء مترافقة بشروط سياسية كثيرة.

وعلى الرغم من ان لدى دول الخليج سبباً وجيهاً في دعم الاستقرار في مصر وتونس، فانها قد ترى في التحولات الديمقراطية في أي بلد عربي على انه تحدٍ ضمني لشرعيتها . عليه، لا ينبغي توقع ان تشاطر دول الخليج الحماسة الاوروبية في قيام ديمقراطيات قوية.

والاخبار الطيبة هي ان الوقت ليس متأخراً جداً للقيام باستجابة دولية ذات اهمية كبيرة . إذ ان التحولات في مصر وتونس ما زالت تتلمس طريقها نحو واقع سياسي واقتصادي جديد . ولكن بعد عامٍ من الآن يكون متأخراً جداً تفادي النتائج السلبية، بل وحتى كوارث محتملة مردها الإخفاق في الإنخراط

---

[1] **Gonzalo Vina, ‘‘Cameron Pledges $180 Million Aid Package for Egypt, Tunisia,’’ Bloomberg, May 26, 2011, http://www.bloomberg.com/news/2011-05-26/cameronpledges-180-million-aid-package-for-egypt-tunisia.html.**

[2] **‘‘Germany to Forgive $340 Million in Egyptian Debt.’’ Associated Press, August 12, 2011, http://www.foxnews.com/world/2011/08/12/germany-to-forgive-340-millionin-egyptian-debt/.**

[3] **Tarek el-Tablawy. ‘‘Egypt Seeking Debt Relief From European Union.’’ Associated Press,February 22, 2011, http://abcnews.go.com/Business/wireStory?id_12970048.**

[4] **‘‘AFD signs first t200 million to support transition in Tunisia on sidelines of G8,’’ Agence Francaise de Developpement, May 27, 2011, http://www.afd.fr/cache/bypass/lang/en/home/projets_afd/education/ctnscroll_ActualitesList/6_6.**

*** حصلت مصر على تعهدات من السعودية بقيمة تتروح بين ٤ إلى ٥ مليارات دولار في صورة قروض وودائع ومنح، ومن قطر بقيمة ٨ مليارات دولار لتمويل مشاريع استثمارية، ومن الإمارات بقيمة ٣ مليارات دولار في صورة قروض وودائع ومنح . (المترجمة نقلاً عن موقع جريدة الاهرام الاقتصادي على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت))**

[5] **Eman Al-Shenawi, ‘‘UAE gives $3 billion aid package to Egypt,’’ Al-Arabiya, July 5,2011, http://english.alarabiya.net/articles/2011/07/05/156193.html.**

في هذه المساهمة إنخراطاً فاعلاً. وتكون المجازفة كبيرة إذ ان أي تحول سياسي يبلغ آجلاً طويلاً قد يفضي الى اقتصاد غير موجّه وتدهور بالغ في التوازنات الاقتصادية الكُليّة الهشة.

وفي أسوء سيناريو، فان ازمة ميزانية قد تفضي الى انهيار الثقة في الجنيه المصري واستئناف هَرَب رّأسمال وعودة الى النقود المطبوعة وفرط التضخم. وقد يجد المصريون الذين سيصيبهم الذعر حينذاك بان القرارات قد خرجت من ايديهم مادام ان البلد يخضع مرة أخرى الى السلطوية أو يرجع الى شكل ما من الحكم الاسلامي.

يقيناً، سيقرر بدرجة كبيرة المصريون والتونسيون انفسهم اذا ما ستتطور مثل هذه السيناريوهات السوداوية ام لا، وبأي حدث يمكن فحسب ان تكون مفيدة اذا ما ارادوا لها ان تكون كذلك . بيد ان الكيفية التي يمكن ان تكون عليها استجابة اوروبا والولايات المتحدة للتحول، والرؤية التي يخططون وفقها الكيفية التي ستندمج فيها ال ديمقراطيات في المناخ السياسي والاقتصادي الجديد ستشكل فارقاً كبيراً للنتيجة النهائية.

دور الاتفاقات التجارية

ان البلدان العربية ذات التوقعات الافضل للتحولات الديمقراطية هي اقتصاديات الدخل المتوسط مع مداخيل لكل شخص تبلغ ضعفي أو ثلاثة اضعاف عتبة الدخل المنخف ض على وفق المؤسسة الدولية للتنمية * والتي تؤهل البلدان للمنح أو تكافئ هذه البلدان بمنحها اقراضاً عالية الامتيازات. اليوم، تشمل هذه المجموعة مصر وتونس والاردن، وعلى نحو خاص أكثر، تظهر المغرب ايضاً تحركاً نحو الملكية الدستورية على الرغم من انه ثمة بادرة ضئيلة لدمقرطة وشيكة. وعلى الطريق، فان سورية، وهي بلد ذات دخل متوسط، يمكن ان تنخرط انخراطاً مثمراً من خلال الاتفاقيات التجارية.

ليبيا، المصدرة للنفط والغنية نسبياً، قد تفيد بالتأكيد من الاصلاحات الداخلية، ويمكن ان تتابع، على الفور، الانضمام لمنظمة التجارة العا لمية، وبالنهاية يتبع ذلك عقد اتفاقيات تجارية اقليمية اعمق. والعراق هو اصلاً موضع انخراط دولي واسع، ومثله مثل ليبيا له امكانية عوائد نفطية واسعة . اما

*** تعمل المؤسسة الدولية للتنمية على مساعدة البلدان المنخفضة الدخل في التوافق والتكيف مع آثار الأزمات العالمية ووضع نفسها في مركز يتيح لها الاستفادة من الانتعاش الاقتصادي العالمي حين يحدث في نهاية المطاف. وفيما يتعلق بالبلدان المنخفضة الدخل، لن يكون الانتعاش يسيراً أو تلقائياً. وتستهدف الإستراتيجية التي تساندها المؤسسة ما يأتي: (١) جعل التجارة والمنافسة محور إستراتيجيات التنمية في مختلف البلدان، و (٢) مساندة إصلاح التجارة والمنافسة من خلال المعونة المخصصة لأغراض التجارة، و(٣) تشجيع نظام تجاري أكثر مساندة للتنمية في البلدان المنخفضة الدخل. (المترجمة نقلاً عن موقع المؤسسة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)).**

اليمن فهو حالة خاصة في المنطقة — بلدٌ فقيٌر على نحو ميئوسٍ منه، يمتلك موارد قليلة، وسيتطلب مساعدة ذات نوعية أكثر من تقليدية كذلك بناء مؤسسي وتفضيلات تجارية مستمرة.

وتكون مستويات الدين العام في الكثير من هذه البلدان مرتفعة بمعايير متوسط الدخل لا سيما في مصر حيث ان مبلغ الدين العام وصل نسبة ٧٤% من اجمالي الناتج المحلي و ٦١% في الاردن. في حين تكون مستويات الدين مرتفعة تماماً ولكن باعتدال أكبر في المغرب ٥٠% وتونس. ومن ثَّم، فان المساعدة الفورية تتخذ شكل إقراض واسع النطاق بسعر عملة مقاربة للسوق حتى وان كانت بشروط تعود بالنفع على مصارف التنمية متعددة الاطراف، فانها عملية غير مطروحة على بساط الارجحية وغير مرغوب بها م ا دامت تضيف اعباءً على الدين . فضلاً عن ذلك، وبعيداً عن السيولة قصيرة الأجل المطلوبة خلال المرحلة الحرجة من الازمة، فان الافتقار الى التمويل لا يبدو في ان يكون المشكلة الرئيسة.[1]

عوضاً عن ذلك، يتمثل التحدي المركزي الاساسي في المنطقة في معالجة غياب قطاع خ اص نابض بالنشاط — قطاع يمكن ان ينافس على الصعيد الدولي وقادر على ايجاد وظائف دائمة لاربعة ملايين شاب يدخلون الى القوة العاملة كل عام في الشرق الاوسط وشمال افريقية ولا يعتمد على الاحتكار، او الايجارات التي يحددها القانون، والارتباطات السياسية.

ولا تثريب في امكانية ان تحفز الاتفاقيات التجارية هذه العملية على الاقل في سبع طرق، من خلال: توسيع الوصول الى الاسواق الدولية، ودعم تقسيم العمل الذي يعزز الكفاية، وزيادة التنافس في الاسواق وتحفيز الانتاجية، وفتح الباب امام الاستثمار الاجنبي المباشر، واتخاذ اجراءات تُحس ن السَّوقّيات التجارية وتسهل التجارة عموماً، ودمج التمويل والمساعدة المتعلقة بالتجارة؛ واخيراً، بيد انه الاهم، تحفيز الاصلاحات الداخلية والاستثمارات التي تحسن مناخ الاعمال التجارية للبلد.

ولا تثريب في إمكانية ان تنخرط البلدان العربية انخراطاً كبيراً ، وعلى نطاق واسع، في مزيدٍ من التجارة داخل المنطقة وخارجها . وباستخدام نماذج الجذب التي تتنبأ بالتدفقات التجارية للبلدان بوصفها الدالة على حجم اقتصادياتها، والمسافة عن بعضها البعض، ومتغيرات اخرى مثل اللغة المشتركة، خلصت

---

[1] انظر

"Egypt's Democratic Transition: Five Important Myths about the Economy and International Assistance," Legatum Institute and Carnegie Endowment for International Peace in association with the Atlantic Council, July 2011, http://www.acus.org/publication/egypts-democratic-transition-five-important-myths.

دراسة أُجريت في العام ٢٠٠٥ الى ان حجم التجارة بين الاتحاد الاوروبي والشرق الاوسط /شمال افريقية (MENA) كان يمكن ان تكون أوسع بـ ٣،٥ الى ٤ مرات اذا ما استطاعت المنطقتان الوصول الى مستوى تكامل الاتحاد الاوروبي.[١]

كما تكون التجارة بين بلدان المنطقة نفسها ضعيفة هي الآخرى . وتخلص دراسات أخرى الى نتائج مشابهة: فالتجارة بين الاتحاد الاوروبي ومنطقة الشرق الاوسط /شمال افريقية تكون متدنية مقارنة بامكانياتها النظرية ومُحّددة بالروابط بين الاتحاد الاوروبي وجاراته من دول اوروبا الشرقية . في حين تكون التجارة بين بلدان المنطقة أكثر تدنياً، نسبة لامكانياتها، من تجارة أية منطقة أخرى.[٢]

كما تقترح دراسات كثيرة ما مؤداه ان الاتفاقيات التجارية الواسعة للبلدان العربية التي تم التوصل اليها خلال التسعينيات من القرن الماضي وبواكير القرن الحادي والعشرين مع الاتحاد الاوروبي بوصفه الشريك التجاري الأهم للمنطقة قد أخفقت عموماً في ان تفي بوعودها . فعلى سبيل المثال، خلصت دراسة أُجريت في العام ٢٠٠٤ الى ان منطقة الشرق الاوسط / شمال افريقية هي "منجزة دون المستوى" وقاصرة دون امكانياتها في تحقيق تجارة مع الاتحاد الاوروبي وبلدان شرق اوروبا [٣]. وللمدة من العام ١٩٩٧ الى العام ٢٠٠٧، نمت التجارة بين الاتحاد الاوروبي والبلدان العربية بمستوٍ اقل من نمو التجارة بين البلدان العربية وبقية العالم على الرغم من وجود الاتفاقيات . كما نمت التجارة بين البلدان العربية مع بعضها البعض بسرعة أقل مما هي مع بقية العالم.

وتحتاج البلدان العربية والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة ان تتعلم دروساً عن خيبات الأمل هذه من أجل دعم علاقات تجارية تكون أكثر فاعلية . ويقيناً لا يكون القصد الادعاء بان الاتفاقيات

---

[1] **Anna Ferragina, Giorgia Giovannetti, and Francesco Pastore, "A Tale of Parallel Integration Processes: A Gravity Analysis of EU Trade with Mediterranean and Central and Eastern European Countries," IZA Discussion Paper No. 1829, October 2005.**

[2] **E.M. Ekanayake and John Ledgerwood, "An Analysis of the Intra-Regional Trade in the Middle East and North Africa Region," International Journal of Business and Financial Research 3, no. 1 (2009): p. 19**

[3] **R.S. Miniesy, J.B. Nugent, and T.M. Yousef, "Intra-regional trade integration in the Middle East: Past performance and future potential," in Trade Policy and Economic Integration in the Middle East and North Africa: Economic boundaries in flux, eds. H. Hakimian and J.B. Nugent (London: Routledge, 2004).**

التجارية السابقة هي الملامة أو ان الاتفاقيات التجارية المستقبلية هي الدواء الشافي لمشاكل المنطقة – فالبلدان العربية هي المسؤولة عن تطوير اتفاقياتها. وكما تُظهر بوضوح حالة الجارات الشرقيات لاوروبا، ان اتفاقيات تجارية حسنة الصياغة يمكن ان تُشكل فارقاً كبيراً، على الاقل من خلال المساعدة في ايجاد ظروف تشجع البلدان التي تعيش التحول لإجراء اصلاحات مناسبة.

ركائز انخراط فاعل

لا مناص من القول أن أي استراتيجية تكامل اقليمي جديدة ينبغي ان تضع مستوى عالياً من الطموح يتناسب مع حجم التغيير الذي أحدثه الربيع العربي . ولعل أية مبادرة تقوم على تغيير هامشي مثلما يجري حالياً التفكير بها ملياً في بروكسل، قد تنجح في زيادة حصص الواردات الاور وبية من الفواكه والخضراوات مقابل معايير صحة نباتية مُحسنة في مصر بيد انها لن تُحدث تحوُّلاً كبيراً . ولعلها تكون خطوة صغيرة بالاتجاه الصحيح ولكنها غير ملائمة على نحو يُرثى له بوصفها إستجابة لدعم التحول الديمقراطي. عوضاً عن ذلك، ينبغي ان تشمل إستراتيجية التك امل الاقليمي الجديدة الكثير من عناصر اتفاقيات انضمام دول اوروبا الشرقية (للاتحاد الاوروبي) قدر ما أمكن في وقتٍ يتم فيه الاقرار بالفروقات الواضحة بين الحالتين. كما يجب ان تُبنى على العناصر الاربعة الآتية:

المصلحة العالمية: بينما يعطي القُرب الجغرافي للاتحاد الاوروبي كذلك الروابط التاريخية والاقتصادية مع العالم العربي دوراً فريداً من نوعه له (الاتحاد الاوروبي) في المنطقة، فان لدى الولايات المتحدة ايضاً مصلحة واضحة في نجاح الربيع العربي مثلما تفعل الكثير من الدول المستوردة للنفط مثل الصين والهند واليابان. ولدى بلدان الخليج (العربي) مصلحة حيوية في استقرار جاراتها العربيات ويتحتم اقناعها في دعم البلدان التي تعيش التحول وليس تقويضها . وسيكون التنسيق الاوروبي – الاميركي لضمان نجاح الربيع العربي في صميم أية مبادرة. ولكن يجب عليهم دعوة الاطراف الاخرى ذات الاهتمام للانضمام لها.

الاعتماد على النفس: ان العامل الوحيد الأكثر أهمية هو ما ستفعله بلدان التحول نفسها؛ فاصلاحاتها الداخلية ستحدد أخيراً النجاح الاقليمي أم اخفاقه . وعلى الرغم من ان التغيرات في الوصول الى السوق والقواعد التجارية تكون جوهرية، فان الاصلاحات المطلوبة تكو ن أوسع – بدءً من إرساء قواعد اعمال تجارية وقوانين عمل جديدة الى تدبير عام يكون أكثر شفافية وحماية أفضل للمستثمر وصولاً الى معايير صحية تكون أكثر صرامة . وعلى الرغم من ان الاتفاقيات التجارية يمكن ان تقدح شرارة هذه التغيرات فان من الواضح وجوب ان يقودها البلد نفسه.

التبادلّية: لتحفيز هذه الاصلاحات – كذلك الحصول على مزيدٍ من الوصول الى الاسواق العربية ويمكن تخمينه ، فان دعم امن المنطقة ومن ثَّم دعم امنها *، وتقليص احتمالية حدوث تمزقات واسعة في اسواق النفط، وتفادي موجات دورية من اللاجئين المطالبة بالمساعدة – يتحتم على الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة كذلك الاطراف الاخرى ذات الاهتمام ان تقدم حوافز حقيقية (مذكورة ادناه) مقابل حصول تغييرات في البلدان العربية.

الاقليمية العربية: لا تكون اقتصاديات البلدان العربية حالياً مُكمِلة لبعضها البعض، الامر الذي يعيق التكامل الاقليمي أكثر مما تفعل العوائق التجارية فيما بينها، أو خطوط النقل الرديئة . على اية حال، وكما ظهر في اوروبا الشرقية، فان الجدلية يجب ان يكون مفادها اذا ما نجحت الاصلاحات فان تنوع الاقتصاديات العربية سيتعزز، وستتكثف التجارة، وستصبح مُكملة لبعضها البعض.

في الواقع، تقترح دراسات بقوة ما مؤداه ان الانظمة السلطوية التي لا يمكن الاعتماد عليها تنوي ان تكون أكثر ميلاً لاستخدام الحماية التجارية كسباً لرضى نفسها او دعماً لمصالحها بينما تميل الديمقراطيات الى ان تكون أكثر انفتاحاً على التجارة الدولية .[1] وهكذا، بينما تقدم التجارة مع اوروبا والولايات المتحدة فرصة أوسع لاسيما في الأمد القصير، فان التجارة فيما بين العرب لا بد من تعزيزها بوصفها جزءاً أساسياً في الاستراتيجية.

عناصر مبادرة تجارية اقليمية جديدة

لا ريب في ان لدى كل من مصر وتونس اتفاقيات مشتركة مع الاتحاد الاور وبي الا انه ليس لديها اتفاقيات تجارة حرة متبادلة مع الولايات المتحدة . ويعزى الامر في جزءٍ منه الى ان الحكومات القمعية في كلا البلدين تجعل الولايات المتحدة تتردد في القيام بذلك . بالنسبة للبلدين، فان الاتحاد الاوروبي ككتلة واحدة يكون الشريك التجاري الاكبر ال وحيد. ولكن لو عقدت مقارنة مع دول اوروبية فرادى، نجد ان معظم تجارة مصر مع الولايات المتحدة. فهو بلدٌ قدم وما زال الكثير من برامج المساعدة العسكرية والاقتصادية. مع ذلك، لا تكون أي من الترتيبات الحالية كافية لتحفيز السياسات الاقتصادية المطلوبة لدعم نمو سليم وتحولات سياسية.

---

* أي امن كل من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة كذلك الاطراف الاخرى ذات الاهتمام. (المترجمة)

[1] **Arup Banerji and Hafez Ghanem, "Does the Type of Political Regime Matter for Trade and Labor Market Policies?" The World Bank Economic Review 11, no. 1 (1997): pp.171—194.**

تشمل الجوانب الحاسمة للاصلاحات الاقتصادية دعم التناقس في اسواق البضائع والخدمات ورأسمال وتعزيز الشفافية والتعامل العادل في جميع جوانب التدبير والتنظيم الحكومي . فضلاً عن ان امر اصلاح الخدمة المدنية المنتفخة ونظام الاعانات المالية سيكون امر اً ضرورياً في مصر، ما دامت قد امست ضرائب مسرفة على الناس وأُوجدت على التوالي تشوهات هائلة في اسواق العمل وتسعير البضائع الاساسية مثل الوقود والغذاء.

ولا جدل في ان هذه السياسات المضرة تحتاج ان تُستبدل بتحويلات نقدية ذات هدف الى قطاعات السكان الأشد فقراً م ثلما فعلت ذلك في السنوات الاخيرة الكثير من البلدان النامية من خلال برامج لتطوير البنى التحتية والتعليم والصحة في المناطق الاشد فقراً والأكثر تخلفاً.

لا بد ان يدعم الاتحاد الاوروبي قيام اتحاد جمركي مع مصر وتونس؛ في حين يتحتم على الولايات المتحدة العمل على مسار متوازٍ للتفاوض بشأن اتفاقيات تجارة حرة معهما، مع نية شمول المزيد من البلدان العربية ما دامت تمضي قُدماً عمليات التحول فيها . ويجب ان يتم ذلك بالتشاور مع شركاء تجاريين أكبر، ومنهم بلدان الخليج (العربي) التي قد يُطلب منها أيضاً المساهمة في صندوق جديد للتسهيل التجاري والتنافس (Fund for Trade Facilitation and Competitiveness) في المنطقة. بل وربما الذهاب بعيداً الى حد التفاوض بشأن اتفاقياتها التجارية الناضجة . ويمكن لتنسيق تجاري اقليمي عربي ان تُرسى قواعده مع وضع هذه الاهداف في الحسبان.

اتفاقيات الاتحاد الاوروبي

ان الانطلاقة الاهم والتي تقع في صميم المبادرة التجارية الاقليمية، ستكون انضمام البلدان العربية التي تعيش التحول الى اتحاد جمارك الاتحاد الاوروبي على مدى عشر سنوات جذواً بالنموذج التركي الناجح. وقد يشمل هذا تجارة حرة تامة في البضائع والخدمات بين هذه الدول وبين الاتحاد الاوروبي . ويتعلق الاستثناء الوحيد بواردات منتجات زراعية بعينها التي تتمتع بمساعدات كبيرة في الاتحاد الاوروبي والذي سيسمح للبلدان العربية بحمايتها برسوم أو مساعدات تعويضية ليتم التفاوض بشأنها في الوقت المحدد ما دام يتطور نظام المساعدة الزراعية للاتحاد الاوروبي.

ونظراً لحساسية اعضاء الاتحاد الاوروبي، وعلى وجه التحديد دول جنوب اوروبا إزاء الواردات الزراعية من شمال افريقية، فان مثل هذه الاتفاقية قد تتطلب إجراء بعض التغييرات على السياسة الزراعية المشتركة (CAP) لصالح هذه البلدان.

وقد يشمل الاتحاد الجمركي ايضاً ان تتبنى البلدان العربية التعرفة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوروبي ومن ثَّم تخفض معدلها تخفيضاً كبيراً معظم البلدان التي تفضلها إزاء بقية العالم . سيعطي هذا ايضاً حافزاً لشركاء تجاريين اخرين أكبر في دعم التحول بطرقٍ شتى وتقليص الاختلاف ال تجاري (استبدال التجاريين الأكثر كفاية باولئك الذين منحتهم الاتفاقية تفضيلاً). ولعل أي اتحاد جمركي يتطلب اتفاقية حول تقاسم العوائد الجمركية ولكن ستُلغى الحاجة الى متطلبات شهادة قواعد المنشأ * بين شركائه. كما ان جزءً من الاتفاقية سيكون تحرير نظام الاستثمار الا جنبي للبلدان العربية الى درجة مشابهة لنظام الاستثمار في الاتحاد الاوروبي سامحاً لجميع القادمين بدخول سوق الخدمات كذلك الاسواق الاخرى بقائمة سلبية محدودة.

ومن المفيـــــد القول ان البلدان العربية المنظوية تحت لواء الاتحاد الجمركي ستكون مُلزمة بإجـــــــراء اصلاحات ما وراء الحدود بعيدة المنال لا سيما تبني وثيقة قواعد الاتحاد الاوروبي ** (the acquis communautaire) المتضمنة الآف الصفحات من التشريعات بدءً من حماية حقوق الملكية الى معايير العمل وا لمعايير البيئية والفنية والصحية — بمنظور مشابه لمنظور البلدان المنظوية ولكنه مُعدل ليعكس قدرتها الأقل تقدماً ومداخيلها الأقل ومدد تنفيذ أطول . والامر الضروري، ان الاتفاقيات تقرر، على سبيل المثال، ان بعض معايير العمل والمعايير البيئية التي تكون ملائمة لاقتصا ديات دول مثل فرنسا حيث متوسط دخل الفرد سنوياً (٣٤،٠٠٠ دولار في العام ٢٠١٠) او حتى لاقتصاد جمهورية التشيك (٢٥،٠٠٠ دولار دخل الفرد في العام ٢٠١٠) لا تكون مناسبة لمصر إذ متوسط دخل الفرد في العام (٦،٢٠٠ دولار)؛ او ربما تتطلب ، على الاقل، مدد التنفيذ من عقد من ا لزمان أو عقدين عوضاً عن بضع سنين. وفضلاً عن الوصولٍ الى الاسواق بلا كوابح ومعوقات، قد يضع الاتحاد الاوروبي بالمقابل حصة سخية لكل من الحركة المؤقتة للعمالة الماهرة ولفئات كثيرة من العمال غير المهرة على وفق الحاجة.

*** تعرف منظمة التجارة العالمية قواعد المنشأ على أنها القوانين والتعليمات والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام من قبل أي عضو في المنظمة والمستخدمة في تحديد بلد المنشأ للسلعة والتي لا تؤدي إلى منح أفضليات تعريفية. (المترجمة نقلاً عن هاجر بغاصة، مذكرة سياسات رقم ١٩، قواعد المنشأ، المركز الوطني للسياسات الزراعية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.)**

**** تتضمن مباحثات الانضمام للاتحاد الاوروبي عملية تعرف باسم "Acquis Communautaire" أو "تشريعات الاتحاد الأوروبي"، والتي تقرر مدى استيفاء الدول المرشحة للعضوية للقواعد والأنظمة المعمول بها في الاتحاد الأوروبي. وتنقسم هذه التشريعات إلى ٣٣ فصلاً تمتد من حرية انتقال السلع إلى الزراعة والمنافسة. (المترجمة)**

ولا بـــــد ان يرسي الاتحـــــاد الاوروبي ـ مع الولايـــــــات المتحدة وبلدان الخليج والصيـــن واليابـــــان وبلدان اخرى ـ قواع ـــــد صندوق اقليمي للتسهيل والتنافس التجاري (Fund for Trade Facilitation and Competitiveness) قائم على المنح والذي قد يديره البنك المركزي بالارتباط مع مؤسسات دولية اخرى وشركاء تجاريين اخرين . ولعل الصندوق يقدم منحاً بيد انه يعمل على تفعيلها باستثمارات القطاع الخاص ومنها ادوات البنك الاوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) وادوات مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation (IFC)) لتسهيل نمو المشاريع الخاصة في المنطقة . وربما يولي اهتماماً خاصاً في الاستثمار في الخدمات الاساسية الحساسة للتجارة ـ مثل النقل والاتصالات والتمويل ـ التي تكون حاسمة أيضاً لانتاجية اقتصاد واسع، ولدعم الاصلاحات مثل تحسين عمل الجمارك وهيئات التقييس . كما لا بد ان يكون حجم المساعدة مشابهاً للصناديق الهيكلية التي جرى توفيرها للبلدان المنضوية تحت لواء الاتحاد الاوروبي ـ مثلما جادلت حول ذلك دراسة جرت في العام ٢٠٠٣ حول النظام الاقتصادي للاتحاد الاوروبي ـ أي بحدود اثنين الى ثلاثة بالمئة من اجمالي الناتج القومي للبلدان العربية التي تشهد تحولاً في بحر بضع سنين.[1] وينبغي ان تكون المساعدة التي يقدمها الصندوق مشروطة بادارة اقتصاد كُلي رشيدة وحكم ديمقراطي واحترام لحقوق الانسان.

الاتفاقيات الاميركية

بالنسبة للغالبية الكبيرة من المنتجات، ستفيد الصادرات الاميركية من البلدان العربية التي تشهد تحولاً بتبني التعرفة الخارجية للاتحاد الاوروبي الأقل انخفاضاً . إذ لا بد ان تمد الولايات المتحدة شبكة اتفاقيات التجارة الحرة ـ التي سبق ان وصلت الى البحرين واسرائيل والاراضي الفلسطينية والاردن والمغرب وعُمان ـ لتشمل تونس ومصر وبلدان عربية اخرى تشهد تحولات حقيقية نحو الديمقراطية.

تقدم مثل هذه الاتفاقيات، لا سيما اذا ما تم التوصل اليها بالتنسيق مع ترتيبات الاتحاد الجمركي والاتحاد الا وروبي، آفاق تحويل البلدان العربية في شمال افريقية وحوض البحر المتوسط الى محاور تجارية بين اميركا الشمالية واوروبا، واسيا، وافريقية.

---

[1] **Andre Sapir et al., "An Agenda for a Growing Europe: Making the EU Economic System Deliver," Report of an Independent High-Level Study Group established on the initiative of the President of the European Commission, July 2003, http://www.euractiv.com/ndbtext/innovation/sapirreport.pdf.**

لابد من القول ان اتفاقيات التجارة الحرة تكون جذابة بشكل خاص ذلك انها تميل الى ان تكون أوسع واعمق من نظيراتها الاوروبية . إذ تشمل اتفاقية التجارة الحرة الاميركية- المغربية ٢٠٠٦* جميع اصحاب المصانع والمنتجات الزراعية، وتقلص الحواجز امام الخدمات على نحو أكثر شمولاً من اتفاقية بروكسل. إذ التزمت الولايات المتحدة بتنفيذ التعريفات الجمركية الزراعية جميعها على مراحل (ورغم ان مواعيد التنفيذ تختلف على وفق المنتج، الا ان التعريفات الزراعية سوف تنفذ في بحر خمسة عشر عاماً). في حين راحت اتفاقية التجارة الحرة الاميركية ـ الاردنية ٢٠٠١* تقلص تدريجياً التعرفة على المنتجات الزراعية مع استثناءات جد قليلة، على مدى عشرة اعوام.

على الضد، تستخدم اتفاقية الاتحاد الاوروبي للشراكة مع كلا البلدين قائمة ايجابية (والامر يعني تحرير للتجارة سيظهر في المجالات المذكورة فحسب) والنتيجة مفادها تحرير للتجارة محدود جداً.

واقتربت الولايات المتحدة من البدء بمحادثات تجارة حرة رسمية مع مصر في اواخر العام ٢٠٠٥، الا ان الادارة الاميركية تراجعت في النهاية . ومرد الامر الادانة المثيرة للجدل حول الاتهامات المفبركة والحكم بالسجن على ايمن نور؛ وهو شخصية معارضة خاض انتخابات الرئاسة ضد حسني مبارك.[1] وشمل نوع الاصلاحات التي انتهجتها الولايات المتح دة في ذلك الوقت تقليصاً في المساعدات الزراعية وتسريع الخصخصة واصلاحات الضريبة مع حوافز للمستثمرين والإذعان التام لاتفاقية التقييم

---

* تم التوقيع على إتفاقية التجارة الحرة الأميركية المغربية في ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤. ثم تم التصديق عليها بأغلبية أعضاء مجلس النواب، وإجماع أعضاء مجلس الشيوخ في شهر تموز / يوليو من العام نفسه. وافق البرلمان المغربي على الاتفاقية في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥، وبدأ العمل بها في الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

توفر هذه الاتفاقية للولايات المتحدة أكبر قدرة على ال دخول إلى الأسوق عن أي إتفاقية تجارة حرة عقدتها مع دولة نامية : إذ أصبحت ٩٥ بالمئة من البضائع معفاة من الضرائب، ومن المخطط إزالة جميع التعريفات الضريبية المفروضة على باقي البضائع خلال ١٥ عاماً، ومعظمها خلال ٩ سنوات فقط. (المترجمة نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية)

* بهدف تعزيز أواصر الصداقة والتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الأردن والولايات المتحـدة الأميركية، وقع البلدان عل ى اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة في ٢٠٠٠/١٠/٢٤ والتي أصبحت نافذة فـي ٢٠٠١/١٢/١٧. وتغطي هذه الاتفاقية مجالات التجارة في السلع والخدمات وحماية حقـوق الملكية الفكريـة والبيئة والعمـل والتجارة الإلكترونية . وبموجبها، تحرر التجارة في السلع الصناعية والزراعية بين البلدين من خلال التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على هذه السلع وصولا إلى الإعفـاء الكامل خلال مدة انتقالية آمدها (١٠) سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية يجري خلالها تفكيك الرسوم الجمـركية حسب جدولة زمنية متماثلة، ويستثنى من الإعفاء من الرسـوم الجمركيـة، التبغ ومنتجات الفصل (٢٤) والمشروبات الكحولية التي تخضع لتخفيض الرسوم الجمركية. (المترجمة نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية)

[1] **Scott MacLeod, "Egypt Frees a Dissident: A Gesture for Obama?" Time Magazine, February 19, 2009, http://www.time.com/time/world/article/0,8599,1880767,00.html.**

الجمركي** التابعة لمنظمة التجارة العالمية ومزيداً من الكفاءة البيروقراطية فضلاً عن تنفيذ اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكيةِ الفكرية التابعة لمنظمة التجارة العالمية * (TRIPs) والتي تكون مصر احدى الدول الموقعة عليها.

ولأن الكثير من الوقت قد مر وتغيرت الكثير من الامور في مصر منذ ذلك الحين، فليس من المرجح ان تضغط الولايات المتحدة لجميع الاصلاحات عينها الآن . وعلى الرغم من ان الامور قد تتغير مرة اخرى، فان خصخصة الصناعات العائدة ملكيتها للدولة، على سبيل المثال، هو أمر جد مؤذٍ سياسياً في مصر، ذلك انه من غير المرجح ان تجعل منها الولايات المتحدة أولوية اذا ما بدأت المفاوضات اليوم، هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى، قد تشمل الاصلاحات ال تي تدفع الولايات المتحدة لها اليوم والتي تكون جذابة لأي حكومة مصرية منتخبة حديثاً، مزيداً من الشفافية في التدبير والتنظيم الحكومي كذلك توفير حماية أفضل للمستثمر.

من العقبات الى رؤية مشتركة

سيتحتم على الولايات المتحدة وصُناع السياسة الاوروبيين إزاحة عدد من العقبات والكوابح اذا ما قرروا تقديم حوافز تجارية مهمة للبلدان العربية التي تشهد تحولاً . إذ ثمة مخاوف وهواجس واسعة الانتشار في اوروبا عن جيوش من العمال المهرة وغير المهرة يهاجرون من الجنوب؛ وان دول جنوب اوروبا ستعارض التنافس من الانتاج الزراعي لشمال افريقية.

في الولايات المتحدة، لم يمنح الكونجرس الرئيس اوباما تخويل دعم التجارة ((Trade Promotion Authority (TPA) الذي لم يكن ضرورياً مطلقاً لمفاوضات التجارة، بيد انه

** شرعت هذه الاتفاقية قواعد عدة لتحديد قِيَم السلع المستوردة، تمهيداً لفرض رسوم جمركية ملائمة عليها، والحيلولة دون التملص من أدائها. (المترجمة)

* هو اتفاق دولي تديره منظمة التجارة العالمية (**WTO**) والذي يحدد المعايير الدنيا للقوانين المتعلقة بالعديد من أشكال الملكية الفكرية (**IP**) كما تنطبق على أعضاء منظمة التجارة العالمية . تم التفاوض في نهاية جولة الأوروغواي من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) في عام ١٩٩٤.

على وجه التحديد، يحتوي اتفاق (تريبس**TRIPS**) اختصارا لـ (**Agreement on Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights**) على الشروط التي يجب توافرها في قوانين الدول فيما يتعلق بحقوق المؤلف، بما في ذلك حقوق فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئا ت الإذاعة؛ المؤشرات الجغرافية، بما في ذلك تسميات المنشأ؛ الرسوم والنماذج الصناعية؛ تصاميم الدوائر المتكاملة ؛ براءات الاختراع ؛ العلامات التجارية ؛ والمعلومات السرية . كما يحدد اتفاق تريبس أيضا إجراءات التنفيذ وسبل التحكيم وإجراءات تسوية المنازعات . ويهدف حماية وتنفيذ قوانين حقوق الملكية الفكرية إلى المساهمة في تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل وتعميم التكنولوجيا، بما يحقق المنفعة المشتركة لمنتجي ومستخدمي المعرفة التكنولوجية بطريقة تؤدي إلى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، والتوازن بين الحقوق والواجبات. (المترجمة نقلاً عن موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة على الانترنت)

مفيد ذلك انه يسمح بتشريعٍ للاتفاقيات التجارية في ان يُصادق عليها بموجب إجراءات منجزة . وقد تم التوصل الى ثلاث اتفاقيات تجارية مهمة (مع كولومبيا وبنما وكوريا الجنوبية) قبل ان تنتهي صلاحية تخويل دعم التجارة (TPA) في العام ٢٠٠٧ ولم يصادق عليها الكونجرس حتى الآن. عموماً، تكون سياسات الاتفاقيات التجارية في الولايات المتحدة واوروبا مُعقدة نتيجة بطء الانتعاش الاقتصادي الجاري، وارتفاع نسبة البطالة، والقيود التي تفرضها الديون المعلقة، على الإنفاق في اعقاب الازمة المالية العالمية، هذا من جانب.

ومن جانب اخر، فان الاخبار السارة هي ان هذه المحددات لم تكن محظورة. وحتى لو قررت الولايات المتحدة واوروبا الآن ان تسير في دروب تجارة حرة مع تونس ومصر، فثمة عامان قبل ان تكون الاتفاقيات جاهزة لدعوى تشريعية. والامر يعزى الى ان كل من مصر وتونس ليس لديهما حكومة منتخبة يجري التفاوض معها. ولن يتحقق شأن الحكومة المنتخبة الا في اوائل او منتصف العام ٢٠١٢. وحتى في حال بدء المشاورات الرسمية، فانه ثمة عدد كافٍ من القضايا تنتظر حلولاً . والامر يعني ستة اشهر اخرى او يزيد قبل إنطلاق المحادثات الرسمية . ويحتاج الممثل التجاري، على الاقل، عاماً للتوصل الى اتفاقية تجارة حرة . وعادة ما يستغرق الاتحاد الاوروبي آمداً أطول من ذلك . عليه، من المرجح الا يحتاج السياسيون الى طرح الاتفاقيات على مائدة المشرعين حتى خريف العام ٢٠١٣ أو بعده. أي بعد مدة طويلة على إجراء الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠١٢ في الولايات المتحدة. ولعل المناخ الاقتصادي يكون حينها قد شِهد تحسناً.

ما يزال ثمة الكثير من العمل ليتم انجازه، والوفير من المنافع تجنى، اذا ما بدأ العمل الأولي الآن . وبعد كل شيء، فان الهدف المهم للمبادرة الجديدة هو إيجاد رؤية طويلة الآمد مُلزِمة للتحول الاق تصادي في المنطقة. ولا بد من إجراء المشاورات فوراً مع شريحة واسعة من المسؤولين والسياسيين والمجتمع المدني ورجال الاعمال المصريين والتونسيين قبل ان تبدأ اوروبا والولايات المتحدة التخطيط من جانبها . إذ سيقرر المصريون والتونسيون وحدهما الشكل الذي ستتخذه اقتصادي اتهما وطبيعة علاقاتهما الاقتصادية المستقبلية مع اوروبا والولايات المتحدة. وسيشمل ذلك القرارات بشأن اصلاحاتهما واذا ما سيقبل الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة أُطر العمل التي يمكن ان تخلق الحوافز لهما.

ان أية رؤية واسعة للعلاقات المستقبلية لا بد من تطويره ا بوصفها مبادرة مشتركة مع عددٍ كبيرٍ من المؤيدين في مصر وتونس كذلك الولايات المتحدة واوروبا . وعلى الرغم من انها قد تستغرق بعض الوقت وتتعرض لصروف الزمان قبل ان تكون الولايات المتحدة واوروبا قادرة على التوصل الى إجماع مع شركائهم الاقليميين الا انه ثمة منافع مبكرة لمصر وتونس لاسيما من خلال تقديم التشجيع للمستثمرين المحليين والاجانب المترددين مفاده ان التحول يسير في الاتجاه الصحيح.

ولعل إجراء مثل هذه المشاورات وتطوير رؤية مشتركة سيكون، على وجه الخصوص، تحدياً في مناخٍ سياسي متقلّب في مصر وتونس، يتسم بالتناقض ب شأن علاقات أوطد مع الولايات المتحدة واوروبا. ويعزى الامر وتبريره الى ان الكبرياء القومي له هنا القدح المعلى؛ وان الذكريات عن الارتباطات الاميركية والاوروبية بالقادة المطاح بهم مابرحت حية نضرة؛ وان الوزراء والقوائم الانتخابية ما انفكت تتغير تغيراً سريعاً. فالرأسماليون الحميميون الذين كانوا بالامس ابطال علاقات وطيدة مع الغرب قد شوهت سمعتهم ما لم تتم مقاضاتهم فعلياً.

بيد ان هذا لا يُعّد سبباً للاستسلام . فالدول التي تعيش التحول تحتاج ان تضع شبابها في فضاءٍ اقتصادي رسمي . إذ تحتاج تونس الى خلق عشرات الآلاف، وم صر مئات الآلاف من الوظائف الجديدة كل عام لاولئك الداخلين الجدد الى اسواق العمل . فمن العسير بمكان تخيل كيفية تحقيق ذلك دون سياسات تشجع كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر، وانعاش العلاقات التجارية.

وحتى لو رأى البعض مستقبلهم الاقتصادي يبنى في أغلبه باقامة علاقات مع الخليج (العربي) والصين وبلدان اخرى في اقصى الشرق، فان قطاعاً خاصاً منافساً وعلاقات تجارية متينة مع الغرب ستكون اصولاً ضخمة في ذلك المسعى على حد سواء . وتُستحضر تركيا بوصفها انموذج استراتيجية "انظر الى الشرق" الاقتصادية، بيد انه لا بد الا يغيب عن البال والذهن ان انقرة حققت قدرتها الحالية على متابعة علاقاتها الاقتصادية مع الشرق بفضل انخراطها مع اوروبا وبحصولها على الكثير من المكتسبات.

وسيكون مهماً للولايات المتحدة واوروبا ان تُبيّن ان الاصلاحات التي تتبناها، مثل حكم القانون في النزاعات التجارية، وشفافية أكبر في التدبير الحكومي ستساعد المصريين والتونسيين على ايجاد ساحات اقتصادية متنوعة يمكن الخوض واللعب فيها. لعل هذا يساعد على تسكين الشكوك التي مفادها ان مزيداً من التجارة مع الغرب يمكن ان تكون إعادة لنظام رخصة الاستيراد ورأسمالية الماضي الحميمية.

وحتى لو طرح الانخراط تحدياتٍ، فأن اوروبا والولايات المتحدة لا تستطيعان ان تتغلبا على ما تمر مصر وتونس من غير ان تُصابا بأذى . فمن المؤلم التفكير في آثار وتداعيات ان تكون مصر على وجه الخصوص – البلد الأكثر سكاناً – بلداً ضعيفاً أو بلداً معادياً بقوة للغرب.

ويتحتم إعادة بناء العلاقات بطريقة او بأخرى والسعي وراء فهم ان تجارة حرة ستكون اكثر من مجرد تعبير واعلان مهم عن حُسن القصد والنية . وسيظهر هذا الفهم الاحترام لما حققه المصريون والتونسيون عبر ثورتهما وتلقي بالضوء الساطع على الايمان بمستقبلهما ، ويعطي فكرة عظيمة يمكن ان تعزز شرق اوسط ديمقراطي ومسالم ومزدهر.